



مملكة الأردنّ الهاشميّة

مجلس النواب

الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة التاسع

محضر الجلسة السادسة

المعقودة يوم الاحد ٩ رمضان ١٣٨٧ هـ الموافق ١٠ كانون اول ١٩٦٧ م .

(المجلد ١٣)

(رقم العدد ٦)

جدول الأعمال

صفحة

٣٣١

(موافقة)

١ - تلاوة وقائع الجلسة السابقة

٣٣٢

(ووفق حل الترشح
وارسل المرفوع مجلس
الاعيان)

٢ - استكمال البحث في قرار اللجنة القانونية رقم (٦) بشأن مشروع قانون
الخلقة الوطنية الاجبارية لسنة ١٩٦٧ .

مكتبة البرلمان

صحيفة

٣٤٦

(لم يعين)

٣ - تعين موعد وموضوع الجلسة القادمة

- جرى بحث خارج من جدول الاعمال يتعلق بالغاء احتفالات ومراسم عيد الفطر المبارك باستثناء (المراسم الدينية - صلاة العيد) .
- بحث حول قانون الاحداث لم يستكمل لان الجلسة خاصة لقانون الخدمة الوطنية الاجبارية .

ووافق على ذلك

افتتاح الجلسة

السيد الرئيس :

النصاب قانوني : أعلن افتتاح الجلسة .

بسم الله الرحمن الرحيم

نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال

اليوم : -

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

السيد الرئيس :

يتلى محضر الجلسة السابقة .

الجميع :

نصادق على ما جاء فيه ونعفي الامين العام

من تلاوته .

*

السيد التل نائب اربد :

ارى قبل البدء في مناقشة القوانين والانظمة التي ستعرض الان على المجلس ، ارى ان الفت نظر عطوفتكم والمجلس الكريم بانه قبل ايام قلائل ، عقد اجتماع من قبل اخواننا قادة الطوائف والفتاات المسيحية اجتمع هنا في عمان ، قرروا فيه عدم اكمال مراسيم عيدهم الذي سيقع او سيحل مع عيد الفطر المبارك ورايت ان الفت النظر الى هذه المبادرة الرجاء الايصاء او التوجيه للدولة او الحكومة بالغاء مراسيم عيد الفطر تمشيا مع الفكرة التي قام بها اخواننا الذين يمانون الابنى والمرارة في حياتهم في الضفة الغربية ولي كل قطاع احتله اليهود .

مجلس النواب

—•—•—

محضر الجلسة

اجتمع المجلس علنا وبنيصاب قانوني في الساعة الحادية عشرة صباحا من يوم الاحد الواقع في ١٠/١٢/١٩٦٧ برئاسة عطوفة السيد كامل عريقات رئيس المجلس وبحضور أمين عام مجلس الامة الاستاذ هاني خير .

وتغيب معذرا : حضرات النواب المحترمين السادة : - امين مجيع ، محمد سالم الذويب ، ادوارد خميس موسى عيسى عابده ، صديقي الجمبري ، محمد عتمان ابو صبيحه ، حافظ عبد النبي ، عبد الرؤوف الفارس ، عبد القادر الصالح ، عبد الله الخطيب ، صالح الضامن ، حفطي ملحيس ، سلمان ارشيد ، محمد سعيد اليونس ، عبد الله الفياض ، شريف القبيج وعيسى عقل .

وحضر من الحكومة

دولة السيد بهجت التلهوني رئيس الوزراء ووزير الخارجية

معالي السيد بشارة غصيب وزير الاشغال العامة معالي السيد عاكف الفايز وزير دولة لشؤون الرئاسة ووزير المواصلات .

معالي السيد أمين يونس الحسيني وزير النقل معالي الدكتور صالح برقان وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

معالي السيد صلاح أبو زيند وزير الثقافة والاعلام والاثار والسياحة .

معالي السيد شامي أيوب وزير الزراعة

فكرة اخوة الأصول

سراحة الشيخ جمو نائب عمان :

مع احترامي لاقتراح ، عطوفة الزميل ارجو ان يعلم الاخ والمجلس الكريم بانه ليس في الاسلام مراسيم للعيد سوى صلاة العيد كل ما نستطيع ان نفعله اظهاراً لشعورنا اننا نتمتع من يريد ان يذهب الى القدس من الذعاب اليها ، والنقطة الثانية اننا لانعد في بيوتنا الحاوي ونوزع الحلوى ، اما لاغنى عن صلاة العيد ايها حضر المسلمون .

السيد الرئيس

من يوافق على الاقتراح ؟

الجميع : موافقون

* *

المقرر :

بقي من قرار اللجنة القانونية/قانون الاحداث وكان طلب تأجيله بناء على اقتراح سابع بك فيصفته صاحب الاقتراح اذا له شيء على القانون اللجنة وافقت عليه كما ورد من الحكومة . موافقون عليه

السيد العظم نائب معان

قانون الاحداث لي رأي حوله . . .

السيد الرئيس

ليس امامنا سوى قانون الخدمة الاجبارية . . .

* قرار رقم (٦)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٧/١١/٣٠ برئاسة معالي رئيس اللجنة السيد رياض المفلح وحضور اصحاب المعالي والفضيلة والعطوفة السادة . - المقرر سليمان القضاة - سليم البخيت - خالد الحاج حسن - سابع العكشة - الشيخ عبد الباقي جمو - مصباح الكاظمي محي الدين الحسيني .

ونظرت في مشروع قانون الخدمة الوطنية الاجبارية لسنة ١٩٦٧ وبعد دراسته قررت توصية المجلس الكريم بالموافقة عليه كما ورد من الحكومة مع ادخال التعديلات التالية عليه وهي . -

١ - في المادة الثامنة الفقرة (ب) تشطب منها عبارة (شريطة تقديم كفالة مالية قيمتها ثلاثمائة دينار لكل واحد منهم ضماناً لحضورهم عند الطلب وان يبرزوه سنوياً) والاستعاضة عنها بعبارة (شريطة أن يبرزوا سنوياً).

السيد العظم نائب معان

لي الحق ان اتكلم حول قانون الاحداث . . .

السيد الرئيس

يا اخي قانون الاحداث لم يرد على جدول الاعمال . . .

السيد العظم نائب معان

لم يرد نعم ولكن لماذا بمجته المقرر . . .

السيد الرئيس

هو غلطان .

المقرر :

طيب يا سيدي طيب . . .

٢ - استكمال البحث بمشروع قانون الخدمة الوطنية الاجبارية

السيد الرئيس

الان استكمال البحث في قرار اللجنة الثانوية

* رقم (٦) بشأن مشروع قانون الخدمة الوطنية

الاجبارية لسنة ١٩٦٧ . وليتفضل المقرر .

٢ - في المادة التاسعة تضاف عبارة (الحكومة و) بعد كلمة (وعمال) الواردة في السطر الثاني منها .

٣ - في المادة العاشرة الفقرة (ج) تستبدل عبارة (لمدة ثلاثة أشهر) بعبارة (لمدة سنة أشهر) .

وأن تضاف فقره جديده الى هذه المادة تحت حرف (هـ) بالنص التالي . -

« هـ - المتزوج الميعيل لزوجته أو أولاده المتأخرين قبل ١٩٦٧/١١/٣٠ .

٤ - في المادة التاسعة عشرة الفقرة (أ) تستبدل عبار (بلغ سن) بكلمة (أتم) .

٥ - في المادة الاحدى والعشرين تشطب عبارة (خلال شهر من تاريخ بلوغه تلك السن) والاستعاضة عنه

بالمعيار التالي (خلال شهرين من تاريخ نفاذ احكام هذا القانون اذا كان آنذاك منها السابعة عشرة او

خلا لشهرين من تاريخ اتمامه هذا السن اذا لم يكن قد أتمها بعد) .

٦ - في المادة التاسعة والعشرين تستبدل عبارة (بلوغه سن) بعبارة (اتمامه سن) ويضاف الى اخر هذه المادة

العبارة التالية . -

(على أنه يجوز قبوله اذا كان عدم حصوله على البطاقة ناشئاً عن عذر مقبول لدى المدير) .

٧ - في المادة الثانية والثلاثين الفقرة (أ) تستبدل كلمة (بلغ) بكلمة (أتم) .

٨ - حلف المساهد الخامس والثلاثين برمتها ويعاد ترقيم المواد التي تليها .

٩ - المادة الثانية والاربعين - الفقرة - (أ) تشطب عبارة (صدر المستشار الحقوقي في رئاسة أركان الجيش

العربي مذكرة) ويستعاض عنها بالمعيار التالي . -

(يجوز للمستشار الحقوقي في رئاسة أركان الجيش العربي أن يصدر مذكرة) .

وتوصى المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

(اللجنة القانونية)

السيد المقرر :

قانون التجنيد الاجباري عرض القرار على

المجلس ووافق عليه ، الا ان هناك اقتراح ابداه معالي

الاخ خالد بك لم يكن اقترافاً محدداً بل مجرد فكرة ،

فتأجل البحث فيه من اجل دراسة هذه الفكرة .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

الواقع تقدمت للمجلس الكريم باقتراح لمعالجة

موضوع الموظفين في الحكومة وفي المؤسسات

والشركات على اساس عندما يؤخذ شخص للتجنيد

يجب في نفس الوقت ان تعمل على صيانة حق ، بحيث انه

قانون الخدمة الاجبارية ، القرار تلي عليكم في

الجلسة السابقة ووفق عليه الا ان المجلس توقف عند

اقتراح معالي الاخ خالد بك لمعالجة موضوع موظفي

الشركات ومن اجل تحديد موضوع الاقتراح .

السيد ابو العز نائب معان :

اسمحلي يا عطوفة الرئيس

السيد الرئيس :

اذا امرت سيد عاظمي ارجو ان يكمل المقرر

تمكنا عند العمل

لما يخرج من التجنيد لا يصبح عاطلاً عن العمل ويسكن في الشوارع ، يعمل على إيجاد عمل ، فنفضل المجلس الكريم فوافق بالإجماع على هذا الاقتراح . بالواقع يا اخ سلاى هناك في قرار من هذا المجلس لمعالجة موضوع الموظفين الذين يؤخرون الى الخدمة ، لتأدية الواجب واجب الخدمة الوطنية الاجبارية ، فقرار هذا المجلس نقل الى اللجنة القانونية للعمل على صياغة مادة تضمن حق هؤلاء الموظفين ، فأجتمعت اللجنة . . . الواقع غير اقتراح هذا قرار من المجلس اتخذ بالإجماع وكان على اللجنة واحيل الى اللجنة لان تعمل على معالجة هذا الوضع ، لصياغة المادة القانونية . فأجتمعت اللجنة القانونية وبعد دراسة الموضوع وبيان بعض الآراء وجدت اللجنة القانونية ان تعيد طرح هذا الموضوع على المجلس ، حيث ان دولة رئيس الوزراء بين بعض النقاط الى اللجنة القانونية حول هذه المسألة ومدى العتبات التي يمكن ان يصطدم بها في وضع مثل هذه المادة فرأت اللجنة ان تعود الى المجلس ، فأرى انه يبين كقصر للجنة القانونية ما دار من حديث وبعض وجهات النظر التي تليت في السجنة وارى ايضاً اذا كان دولة الرئيس يفضل ويبين بعض النقاط التي بينها في اللجنة القانونية

دولة رئيس الوزراء السيد بهجت التلهوني

سأبين التقاط بعد ما يبدي النواب المحترمين ملحوظاتهم

المتن

اللجنة القانونية بالفعل اجتمعت مع دولة الرئيس واستعرضت الموضوع ، وتقدم معالي الاخ خالد ببعض الاقتراحات بالنسبة للعمال وجدنا بان قانون العمل في احد مواد معالجة موضوع موظفي الشركات

ويقول (عندما يدعى موظف او مستخدم في الشركات الى الخدمة الاجبارية فتعطى له مكافآت والخ) ولا يعتبر مستقيل يعتبر كأنه مفصول ، يعني يأخذ احكام المفصول ، بالنسبة الى قانون التقاعد المدني (موظفي الدولة) اذا مر على الموظف خمسة عشر سنة تلقائياً يأخذ تقاعد لانه عندما يؤخذ اجبارياً ، الى الخدمة العسكرية يعتبر كأنه معزول ، والمعزول يأخذ ، او يعتبر كأنه غير تارك الخدمة من تلقاء نفسه ، اخذ لخدمة اجبارية وبذلك يستحق تقاعد ، يعني لا يتأثر بالعمليه ، تظل قضايا الموظفين الآخرين / قضايا الموظفين الآخرين الواقع عندما يطلبوا هذه الخدمة وينقطعوا عن مدة ورجعوا للخدمة تحسب خدماته لا تضيق عليه ، هذا الذي وجدناه عدا عن التواحي الأخرى ان هذه قد ترتب على الدولة امور مالية .

السيد البطاينة نائب اربد

يا سيدي الموضوع ، طرح في الجلسة السابقة باقتراح من الزميل السيد خالد الحاج حسن واقترح هذا الاقتراح للمناقشة في هذا المجلس ، نتي على الاقتراح ونال تأييد هذا المجلس وعاد الى هذا المجلس .

السيد الرئيس

. . . لا ، يجب ان تقول ايضاً رجع المجلس ووافق على اعادته للجنة القانونية بشأن المادة .

السيد البطاينة نائب اربد :

الآن نحن امام وضع نقطة نظام وضع قانوني نقطة النظام ، المجلس ايد الاقتراح القائم على اساس حماية موظفي الحكومة وحماية موظفي الشركات عندما يدعى للخدمة الوطنية الاجبارية ، ثم عاد المجلس ووقف وضع صياغة المادة ، واحال هذا الموضوع

يقف ، يمرر لجنة ويقرأ نقاط معينة اتخذتها اللجنة واجب الاحترام للزميل وللجنة ان نصفي اليه الى ان يستهي القانون .

لم يقرأ انتانون مادة مادة والنواب موجودين والذي ووفق عليه ما كان يقرأه الزميل . . . موضوع الموظفين الواقع اية حكومة لا ارى ولا اعتقد انها ترى فكرة ابعاد الموظف عن عمله لفترة سنتين ثم هذا الموظف يعود الى الشارع وما ذكره الاخ بان الرجل الذي يمر عليه خمسة عشر سنة في الوظيفة اصلاً هذا لا يكلف بالخدمة الوطنية الاجبارية . لانه خلال خدمه عشر سنة ينثر جدا شخص يمضي خمسة عشر عاماً في الوظيفة ان يدعى للخدمة الوطنية لانه يكون قد تروج وانجب وفي هذه الحسالة . هذا معني بحكم القانون نفسه لكن نحن نتحدث عن الشباب الذين هم في مستوى الدرجة العاشرة والدرجة التاسعة هؤلاء الناس اذا اخذوا فلا بد من المحافظة على اماكنهم بالتسليم مع الحكومة ، تنسق هؤلاء اما العامل يعطى مكافأة او مكافأة عمل وعمال ، نحن نصر بالنسبة للموظف الذي هو في الدرجة العاشرة او في هذا المستوى ان يعود وان يحتفظ بمكانته في الترقية . هذا اعتراضنا على المادة رقم (٩) .

دولة رئيس الوزراء السيد بهجت التلهوني

الحقيقة من كلامي هذا اريد ان ابحث مع المجلس الكريم ما يجتبه مع اللجنة القانونية في اجتماعي معها وبعقد بان قانون التجنيد الاجباري انما هو قانونكم قبل ان يكون قانون الحكومة وبعقد لو كان قانون الحكومة لكانت اصدرته بقانون مؤقت قبل الدورة العادية لمجلس الكريم ، ولكن وجد بان قانونكم الذي رجب فيه من قبلكم فرداً فرداً ولذلك عرضته على مجلسكم الكريم ليكون هو صوتكم :

او صياغة هذه المادة على اللجنة القانونية ، عندما طرح هذا الموضوع على اللجنة القانونية ، اعتقد هذا الموضوع او صياغة هذه المادة من الناحية النظامية او من نقطة من حيث الناحية النظامية ليست من صلاحية اللجنة القانونية ، وانما هذا الموضوع من صلاحية المجلس والمجلس هو الذي يقرر صياغة هذه المادة ، فأعيد الموضوع ثانية الى المجلس والان الموضوع امام المجلس يحتاج الى وضع صياغة لهذه المسألة . هذا الموضوع اعتقد هو الذي امامنا .

السيد الروسان نائب اربد

في الجلسة السابقة بحث عدد من النقاط والتعديلات التي تفضلت اللجنة القانونية مشكوراً بوضعها كاملة باستثناء هذه النقطة ولكن هذا لا يعني بان هذا القانون برهته مقبول وموافق عليه لانه من اخطر القوانين التي تمر على هذا البلد وانا اعتقد بانه اذا اردنا ان نكون واقعيين يجب ان نعيد دراسة هذا القانون من جديد اما ان يقرأ مادة مادة ويوافق عليها ، واما ان يسمع من اخواني الاعضاء الذين لديهم اقتراحات لتعديلات هي لصالح المواطنين وصالح البلد ولدي مجموعة من هذه الاقتراحات فانا اقترح . . .

السيد العظم نائب معان

. . . انا استغرب ان يرد على لسان الاخ الكريم مقرر اللجنة القانونية تعبير بان الموظف الذي يذهب الى الخدمة الوطنية الاجبارية ، يعتبر معزولاً .

المتن

انا صحت وقلت يعتبر فاقد الحقوق التقاعدية ويستحق تقاعده .

السيد العظم نائب معان

المواد التي وردت في القانون والتي قرأها في قرار رقم (٦) لا تعني اننا ناقشنا القانون ابداً عندما

لجنة أمن الوطن

السيد العظم نائب معان

لم يرد أو ليس هناك نائب من الاخوة الكرام يطالب باستثناءات جديدة غير التي وردت في القانون لذلك نحن مع دولة الرئيس فيما تفضل به ان استثناء فته من ابناء الشعب من التدريب العسكري تحرمه شرف الخدمة الوطنية ، ولكننا نطالب بالحفاظ على حقوق هؤلاء الذين لا يجوز ان يكافأوا بآهائهم الى الخدمة الوطنية بأن يعزلوا من الوطنية، ليتاح لغيرهم التعيينات في مختلف الدوائر ثم نطالب بتدريب الذين شملهم الاعفاء الموقت كما تفضل دولة الرئيس حتى الذين شملوا بالاعفاءات نطالب بتدريبهم وفق نظام خاص وفي ساعات معينة تعينها رئاسة الاركان وبذلك نحن لا نطالب باستثناءات انما نطالب بصيانة حقوق الذين ستهلر حقوقهم .

المقرر :

ما تفضل دولة الرئيس هو عين الحقيقة .

دولة رئيس الوزراء السيد بهجت التلهوني

انا يعتقد لو اجري احصاء للموظفين الذين سيشملهم قانون الخدمة الاجبارية تجدوها دون القليل بكثير ، أكثر ما يمكن ان يطبق على وزارة التربية والتعليم ، وزارة التربية والتعليم ، كمن في المادة التي جاءت التي تعالج هذه الناحية انه يمكن ان يعفى او يهمل . ويمكن ان يؤجل والقانون يعتقد أنه أصون

قانون لخدمة اجبارية موجود في البلاد العربية كلها . واعتقدوا جازمين نحن كما قلت في مستهل الحديث لو كنا نريد ان يكون الناسون عندها وضع هو ملك الحكومة كان تستطيع ان تضعه بقانون ، وقت تأتي به اليكم ، لكن ارادت ان تشرك السلطين التشريعية والتنفيذية وانا اعتقد انه بالنسبة لأوضاعنا وبالنسبة لأحكام استمدينا شعورك لتطبيق هذا القانون ويعتد قانون شامل وكامل وكما قلت ليس أبدي ولا سرمدى قد يكون بعد اسبوعين بعد شهرين فيما اذا اصطدنا بغرة من الثغرات بالنسبة للعامل والصانع والموظف والمزارع ان نعالج ذلك .

السيد الرئيس

والآن اضع قرار اللجنة القانونية رقم (٦) بالرأي فهل يوافق المجلس عليه ؟

الجميع : موافقون

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على مشروع قانون الخدمة الوطنية الاجبارية مادة مادة وبمجموعه كما عدلته اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون

(هذا هو نص مشروع قانون الخدمة الوطنية الاجبارية كما عدلته اللجنة ووافق عليه المجلس وكما سيرفع الى مجلس الاعيان الموقر) .

الاسباب الموجبة

لمشروع قانون الخدمة الاجبارية

لسنة ١٩٦٧

اقتضت ظروف الدفاع عن المملكة على ضوء الاحداث العسكرية الاخيرة اعادة النظر في الاحكام التي تضمنها كل من القانونين المؤقتين السابقين رقم (١٠٢) لسنة ١٩٦٦ و (١٨) لسنة ١٩٦٧ وخاصة من حيث اطالة مدة الخدمة الوطنية الاجبارية بحيث تصبح سنتين بدل (٩٠) يوما كما كانت في السابق . وقد وضع مشروع القانون المرفق لتحقيق هذه الاغراض .

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٦٧

قانون الخدمة الوطنية الاجبارية

○○○○

الفصل الاول

التعريف

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الخدمة الوطنية الاجبارية لسنة ١٩٦٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للمعارات والالفاظ التالية المعاني المخصصة لها فيما يلي ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك : -
المملكة المملكة الأردنية الهاشمية .

الجيش العربي جميع التشكيلات والوحدات البرية والبحرية والجوية والقوات الاحتياطية والقوات الاخرى التي تقضي الضرورة انشائها والتي ترتبط بوزارة الدفاع .

الوزير وزير الدفاع او من ينوبه .

رئيس اركان رئيس اركان الجيش العربي او من ينوبه .

نسخة اصل

المديرية	مديرية التعبئة العامة، أي النزع المختص في رئاسة أركان الجيش العربي الذي يتولى الاشراف على شؤون القوة الاحتياطية والمكافئين بالخدمة الوطنية الاجبارية طبقاً لاحكام هذا القانون .
المدير	مدير التعبئة العامة .
ضابط التعبئة	الضابط الذي يمثل المدير في المحافظات والبلدية .
الضابط	كل من كان حاضراً على رتبة ضابط بارادة ملكية سامية او مرشح ضابط .
السر	كل من كانت رتبته اقل من رتبة ضابط .
المكلف	كل اردني ذكر ترتب عليه الخدمة الوطنية الاجبارية بمقتضى هذا القانون .
الخدمة الوطنية الاجبارية	هي الخدمة في الجيش العربي على النحو الوارد بهذا القانون .
مدير الخدمات الطبية	هو الضابط المعين للاشراف على ادارة الخدمات الطبية الملكية بالجيش العربي .
اللجنة الطبية	اية لجنة طبية عسكرية يعينها مدير الخدمات الطبية .
الابن الوحيد	هو الذي لا يوجد له اخوة من ابيه .

الفصل الثاني

فرض الخدمة الوطنية الاجبارية ومدتها

- المادة ٣ - تفرض الخدمة الوطنية الاجبارية على كل اردني اتم الثامنة عشرة ولم يتجاوز الاربعين من عمره .
- المادة ٤ - أ - مدة الخدمة الوطنية الاجبارية ستان ، تبدأ من تاريخ التجنيد وتشمل ما يلي : -
- ١ - فترة تدريب عسكري تحدد بتعليمات من رئيس أركان الجيش .
- ٢ - خدمة فعلية في وحدات الجيش العربي .
- ب - لا تحسب من الخدمة الوطنية الاجبارية المدة التالية : -
- ١ - مدة المحكومة التي يقضيها المكلف في السجن او بالحجز في الوحدة بعد صدور حكم قطعي بحقه اذا زادت هذه المدة على اسبوع .
- ٢ - مدة الاجازات المرضية الممنوحة للمكلف بسبب اصابته باي اصابة ناتجة عن اعماله او تفرغته .
- ٣ - مدة الاجازات الاضافية .
- ٤ - مدة الغياب بدون اذن .

الفصل الثالث

الاستثناء من الخدمة الوطنية الاجبارية والاعفاء منها

- المادة ٥ - يستثنى من احكام المادة (٣) من هذا القانون كل من سبق ان خدم في الجيش العربي والامن العام والمخابرات العامة والدفاع المدني او اي مؤسسة عسكرية اخرى مسدة لا تقل عن ستين شريطة ان يكون قد تلقى التدريب العسكري المقرر .
- اذا كانت مدة خدمته اقل من ذلك دعي للخدمة الوطنية الاجبارية لاتمام المدة الباقية .
- المادة ٦ - يعفى من الخدمة الوطنية الاجبارية نهائياً : -
- أ - من لا تتوفر فيه شروط البقاية الطبية .
- ب - الابن الوحيد لايه المتوفى او غير القادر نهائياً على الكسب . وتعني عبارة (غير القادر نهائياً على الكسب) المبلل غير القادر على رعاية أسرته بوجه عام بسبب اصابته بمرض مقعد أو المحجور عليه بالعتة أو الغفلة .
- المادة ٧ - أ - يعفى من الخدمة الوطنية الاجبارية مؤقتاً : -
- ١ - الابن الوحيد لايه .
- ٢ - العائل الوحيد لايه العاجز عن الكسب .
- ٣ - العائل الوحيد لايه المتأخرين او اخواته غير المتزوجات .
- ٤ - العائل الوحيد لاهله اذا كانت ارملة او مطلقة طلاقاً باتناً .
- ٥ - من كان جميع اخوته مستخدمين في الجيش العربي .
- ٦ - المكلفون الذين يعملون خارج المملكة عند نفاذ هذا القانون شريطة حصولهم على شهادته اعفاء مؤقتة من الخدمة من الممثلين الدبلوماسيين الاردنيين في الخارج بعد التثبت من ذلك، وعلى هؤلاء الممثلين اعلام المديرية في كل الاحوال .
- ب - اذا كان الاعفاء مؤقتاً زال بزوال اسبابه وتوجب اشعار ضابط التعبئة خلال ثلاثين يوماً .
- ج - يحدد وزير الدفاع شروط العجز عن الكسب النهائي والمؤقت .
- الفصل الرابع
- تأجيل الخدمة الوطنية الاجبارية
- المادة ٨ - أ - تؤجل الخدمة الوطنية الاجبارية لطلاب الجامعات والكليات والمدارس بناء (على طلبهم) داخل المملكة وخارجها انتهاء دراستهم .

تمت

ب - تؤجل الخدمة الوطنية الاجبارية لطلاب الجامعات والكليات والمدارس خارج المملكة - بناء على طلبهم - ولحين انتهاء دراستهم شريطة ان يبرزوا سنوياً الوثائق المثبتة مواصلة دراستهم للمدير او من يقوم مقامه .

ج - على عمداء الكليات ومديري المدارس ومن في حكمهم داخل المملكة وممثلي المملكة في الخارج ابلاغ المديرية بانتهاء دراسة الطالب من الكلية او المدرسة التي اجلت خدمته بسبب التحاقه بها .

المادة ٩ - يجوز تأجيل الخدمة الوطنية الاجبارية وقت السلم لموظفي ومستخدمي وعمل الحكومة والشركات والمؤسسات الاهلية شريطة ضمان دعوة هؤلاء الموظفين والمستخدمين والعمال بالطريقة التي يتفق عليها مع المدير لتدريبهم .

المادة ١٠ - ١ - يجوز تأجيل الخدمة الوطنية الاجبارية وقت السلم لمدة لا تزيد على سنة واحدة للذين لم يلحقهم الدور في التدريب .

ب - يجوز التصريح للمذكورين في الفقرة السابقة الخروج من المملكة مقابل كفالة مالية قدرها ثلاثمائة دينار تضمن عودتهم في الوقت المحدد .

ج - يجوز تأجيل الخدمة الوطنية الاجبارية لمدة ستة اشهر لطلاب المدارس الذين لا يستطيعون تقديم الاوراق الثبوتية ويرغبون باكمال دراستهم اذا قدموا كفالة مالية قيمتها ثلاثمائة دينار .

د - على الطالب المؤجل خدمته بموجب هذه المادة تقديم الوثائق الثبوتية خلال المدة المحددة وهذا عجز عن ذلك وجب تجنيده .

هـ - المزوج المعلن لزوجته او اولاده القاصرين قبل ١٩٦٧/١١/٣٠ .

المادة ١١ - أ - على المكلفين الذين تنطبق عليهم احكام المادتين (٦ و ٧/أ) من هذا القانون ان يقدموا المستندات الثبوتية لضباط التعبئة وممثلي المملكة الدبلوماسية في الخارج خلال المسلة التي تمعدت في اعلان الدعوة . ولا ينظر في اي طلب بعد انتهاء هذه المدة الا اذا لم يكن للمملكة تمثيل دبلوماسي في البلد المقيم فيه المكلف .

ب - تشكل لجنة بناء على امر المدير يشترك فيها مندوب عن الامن العام للتحقيق في هذه الطلبات وتقديم التواصي للمدير الذي له صلاحية البت فيها نهائياً .

الفصل الخامس

تنظيم التدريب

المادة ١٢ - تقسم المملكة لاغراض تدريب المكلفين الى مراكز تتبع المديرية تمعد من قبل رئيس اركان الجيش .

المادة ١٣ - يجري تدريب المكلفين في هذه المراكز في الاوقات التي يحددها رئيس اركان الجيش على ان تؤمن الاعاشة واللباس والايواء والخدمات الصحية اللازمة لهم دون مقابل .

المادة ١٤ - يقوم المدير بدعوة المكلفين للاحاقهم بمراكز التدريب بالطريقة التي يراها مناسبة .

المادة ١٥ - على كل مكلف بلغ سن الخدمة الوطنية الاجبارية واغفلت دعوته ان يتقدم نفسه الى ضابط التعبئة خلال شهر من تاريخ توجيه الدعوة وفقاً للمادة (١٤) من هذا القانون .

المادة ١٦ - يجوز قبيل متطوعين للخدمة الوطنية الاجبارية ممن لا تسري عليهم احكام هذا القانون .

الفصل السادس

الفحص الطبي

المادة ١٧ - أ - تقوم اللجان الطبية بتقرير لياقة المكلفين للخدمة .

ب - ويجوز عند الاقتضاء اعادة فحص المكلفين الذين تنطبق عليهم الفقرة (أ) من المادة (٦) من هذا القانون .

المادة ١٨ - يحدد مدير الخدمات الطبية الملكية بالاشتراك مع المدير مكان ومواعيد الفحوص الطبية للمكلفين وشروط اللياقة الطبية للخدمة الوطنية الاجبارية .

الفصل السابع

التسجيل والخصر

المادة ١٩ - أ - يصرف لكل اردني ام السابعة عشرة من عمره بطاقة تسمى (بطاقة تسجيل الخدمة الوطنية الاجبارية) ويتعين عليه حملها بصفة دائمة ولا يحق له الحصول على اكثر من بطاقة واحدة .

ب - وفي حالة فقدانها او تلفها فعلى صاحبها اعلام ضابط التعبئة خلال سبعة ايام من تاريخ الفقدان او التلف للحصول على بطاقة جديدة متابل (٢٥٠) فلساً .

المادة ٢٠ - يحدد المدير نموذج البطاقات والبيانات الواجب تقديمها من الطالب والجهات التي تصدرها ومدة العمل بها .

المادة ٢١ - على كل اردني ام السابعة عشرة من عمره ان يتقدم نفسه ومعه وثائق اثبات الشخصية الى ضابط التعبئة خلال شهرين من تاريخ نفاذ احكام هذا القانون اذا كان آنذاك من السابعة عشرة أو خلال شهرين من تاريخ اتمامه هذا السن اذا لم يكن قد اتمها بعد وعلى ضابط التعبئة بعد التحقق من الوثائق تسليمه بطاقة تسجيل الخدمة الوطنية الاجبارية وابلاغه موعد طلبه للفحص الطبي .

تمت

المادة ٢٢ - على كل اردني اعتباراً من تاريخ تسلمه بطاقة تسجيل الخدمة الوطنية الاجبارية حتى بلوغه السن المتررة في المادة (٣) من هذا القانون اعلام ضابط التعبئة عندما يغير مكان سكنه .

المادة ٢٣ - على دائرة الاحوال المدنية او من يترجم مقامها موافاة المديرية شهرياً بكشوفات تحتوي على اسماء جميع المواليد والوفيات المذكور مع التصيلات المبينة في النموذج المرفر .

المادة ٢٤ - على المختار والمهيئة الاختيارية في كل محل او قرية مساعدة ضباط التعبئة في الامور التالية :

١ - تنظيم كشوفات باسماء المكلفين الذين تشملهم الدعوة .

ب - تبليغ هؤلاء المكلفين اوقات واماكن التجميع .

ج - تعقيب المتخلفين عن الدعوة .

الفصل الثامن

انتهاء الخدمة الوطنية الاجبارية

المادة ٢٥ - تنتهي مدة الخدمة الوطنية الاجبارية بالاحالة على الاحتياط وتجري هذه الاحالة بالنقل على دفعات وكل من انتهت خدمته استناداً لاحكام هذه المادة يصبح خاضعاً لاحكام قانون القوة الاحتياطية رقم ٩٤٧/٣٣ او اي قانون آخر يحصل محله باستثناء الرواتب والملاوات حيث يجري تحديدها بنظام خاص .

المادة ٢٦ - يجوز بناء على قرار من اللجنة الطبية احالة اي مكلف على الاحتياط اذا فقد لياقته للخدمة كما يجوز اعفاؤه من خدمة الاحتياط للسبب ذاته .

الفصل التاسع

احكام عامة

المادة ٢٧ - تنفيذا لأغراض هذا القانون :-

أ - تصدر المديرية الشهادات والبطاقات التالية او شهادات اخرى تقتضي الضرورة اصدارها :-

١ - شهادة الاعفاء النهائي من الخدمة الوطنية الاجبارية وفقاً للمادة (٦) من هذا القانون .

٢ - شهادة الاعفاء المؤقت من الخدمة الوطنية الاجبارية وفقاً للمادة (١/٧) من هذا القانون .

٣ - شهادة تأجيل الخدمة الوطنية الاجبارية وفقاً للمواد (١/٨) و (٩) و (١٠) من هذا القانون .

٤ - شهادة خدمة الاحتياط .

٥ - شهادة انتهاء الخدمة الاحتياطية .

٦ - شهادة الخدمة الوطنية الاجبارية .

ب - لا تصرف هذه الشهادات الا بعد اعادة بطاقة تسجيل الخدمة الوطنية الاجبارية .

المادة ٢٨ - لا يسمح للمكلف المعلن عن دعوته بمغادرة البلاد الا :-

أ - بتصريح صادر عن المديرية او من يقوم مقامها بالاستناد الى احكام هذا القانون .

ب - او ان يكون بحوزته احدى الوثائق التالية :-

١ - شهادة الاعفاء النهائي من الخدمة الوطنية الاجبارية .

٢ - شهادة انتهاء او انتهاء خدمة الاحتياط .

٣ - شهادة انتهاء او انتهاء الخدمة العسكرية للضباط والافراد بشرط ان يكون قد مضى على خدمتهم في الجيش العربي مسدة لا تقل عن ستين وان يكون قد اتم مسدة التدريب العسكري المقررة .

المادة ٢٩ - لا يجوز قبول اي طالب بالكلية او المعاهد او المدارس في المملكة او الانتساب اليها او المداومة فيها بعد اتمامه سن السابعة عشرة من عمره ما لم يكن حاملاً بطاقة تسجيل الخدمة الوطنية الاجبارية ، على انه يجوز قبوله اذا كان عدم حصوله على البطاقة ناشئاً عن عدم قبول لدى المدير .

المادة ٣٠ - أ - لا يجوز استخدام المكلف بعد اتمامه سن السابعة عشرة في وظائف الدولة او مصالحها او المؤسسات الاهلية او الهيئات الاعتبارية الاخرى او منحه ترخيصاً في مزاولة اي مهنة حرة او ابقاؤه في وظيفته او عمله ما لم يكن حاملاً احدى الشهادات المنصوص عليها في المادة (٢٧/أ) من هذا القانون .

ب - مع مراعاة احكام الفقرة السابقة ، لا يجوز للمختصين في دوائر الدولة ومصالحها والمؤسسات الاهلية والهيئات الاعتبارية الاخرى الامتناع عن استخدام المكلف الذي لم يبلغ سن الثامنة عشرة باعتبار ان موقفه من التجنيد لم يحدد بعد اذا كان حائزاً على بطاقة تسجيل الخدمة الوطنية الاجبارية .

المادة ٣١ - أ - يجوز نقل المكلفين للخدمة في الجيش العربي او قوة الامن العام او اية مؤسسة عسكرية اخرى بناء على طلب المكلف وموافقة الجهات المختصة .

ب - وفي حالة التحاقه بمعسكرات التدريب لا يجوز نقله الا بعد ان ينهي التدريب المقرر .

المادة ٣٢ - أ - يحق لكل اردني اتم السابعة عشرة من عمره ان يتقدم بطلب للخدمة في الجيش العربي او الامن العام او اي مؤسسة عسكرية اخرى ، شريطة ان يكون حائزاً على بطاقة تسجيل الخدمة الوطنية الاجبارية .

ب - لا يجوز تجنيد من سبق اعفاؤه من الخدمة الوطنية الاجبارية في الجيش او قوة الامن العام او اي مؤسسة عسكرية اخرى بسبب عدم اللياقة الطبية ، واذا وجد لاحقاً للخدمة وجب الحاقه بالخدمة الوطنية الاجبارية .

ج - على الجهات المختصة اعلام المديرية في حالة الموافقة على تجنيد اي اردني في دوائرها .

تمت

المادة ٣٣ - يخضع للمكلف الذي أتم التدريب أو الخدمة الوطنية الإجبارية أن يتقدم للتوظيف في الدوائر الحكومية والشركات والمؤسسات العامة والخاصة ويكون له الأولوية في التعيين على غيره من الطالبين الذين يتساوون معه في المؤهلات وإذا كان التعيين بالوظيفة في امتحان مسابقة فيكون للمكلف الأولوية في التعيين على غيره من الناجحين .

المادة ٣٤ - يعطى للمكلف الذي يشترك في العمليات الحربية ويبلل بلاء حسنا الأولوية في التعيين لوظائف الدولة ، مصالحها متى كان مستوفيا شروط التعيين شريطة أن يتقدم بطلب خلال ستة أشهر من تاريخ انتهاء مدة خدمته الوطنية الإجبارية .

المادة ٣٥ - يجوز لرئيس أركان الجيش أو من ينوبه أن يلحق حملة الشهادات الجامعية أو ما يعادلها ممن تسرى عليهم أحكام هذا القانون بالكليات والمدارس العسكرية حسب التعليمات التي يصدرها لهذه الغاية .

المادة ٣٦ - تحدد الرتب والرواتب والتعويضات التي تنظر للمكلفين في الخدمة الوطنية الإجبارية بنظام خاص يصدر بمرئى أحكام هذا القانون .

المادة ٣٧ - أ - لغايات هذا القانون تكون شهادة الولادة هي الوثيقة المعتمدة في تدوير عمر المكلف .

ب - إذا عجز المكلف عن إبراز شهادة الميلاد يجري تدوير سنه من قبل اللجان الطبية وتكون قراراتها نهائية .

المادة ٣٨ - تسرى أحكام هذا القانون على جميع المكلفين الموجودين في الخدمة الفعلية ومراكز التدريب حال نقضه .

الفصل العاشر

العقوبات

المادة ٣٩ - تجري محاكمة المكلفين أمام المجالس العسكرية المختصة وفق قانون العقوبات العسكري رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٢ أو أي قانون آخر يحل محله .

المادة ٤٠ - يخضع المكلفون لكافة القوانين والأنظمة المعمول بها في الجيش العربي اعتبارا من اليوم المحدد لحضورهم لمراكز التدريب .

المادة ٤١ - أ - يجوز للمستشار الحقوقي في رئاسة أركان الجيش العربي أن يصدر مذكرة توقيف لمدة (١٥) يوما قابلة للتجديد بحق كل من يدعى للخدمة الوطنية الإجبارية ويتخلف عن الحضور ويودع في أحد السجون لانتفاء الإجراءات القانونية بحقه .

ب - يصدر المستشار الحقوقي في رئاسة أركان الجيش العربي مذكرة توقيف بحق المكلفين إذا ارتكبوا أية جريمة أثناء وجودهم بالخدمة الوطنية الإجبارية وفق أحكام القانون .

ج - يمارس مساعدو المستشار الحقوقي في رئاسة أركان الجيش العربي والوحدات العسكرية نفس صلاحيات المستشار الحقوقي .

المادة ٤٢ - كل مكلف دعي للخدمة الوطنية الإجبارية وتخلف عن الحضور في غضون المدة المعينة في إعلان الدعوة يعاقب بالحبس من المجلس العسكري المختص مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تزيد على ثلاثمائة دينار أو بكلتا العقوبتين .

المادة ٤٣ - كل مختار أو عضو في الهيئة الاختيارية يتهاون في مساعدة السلطات المختصة بتنفيذ أحكام هذا القانون يلاحق أمام الحاكم النظامية ويعاقب بالحبس من أسبوع إلى ثلاثة أسابيع أو بغرامة لا تتجاوز عشرين دينارا أو بكلتا العقوبتين .

المادة ٤٤ - مع مراعاة ما ورد بالمادتين السابقتين والقوانين الخاصة يعاقب كل من ارتكب مخالفة لأحكام هذا القانون بالحبس حتى ثلاثة أشهر أو بغرامة حتى مائة دينار أو بكلتا العقوبتين .

المادة ٤٥ - لمجلس الوزراء إصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

الفصل الحادي عشر

الالفاءات

المادة ٤٦ - يلغى هذا القانون :

أ - قانون الخدمة الوطنية الإجبارية المؤقت رقم ٩٦٦/١٠٢

ب - قانون الخدمة الوطنية الإجبارية المؤقت رقم ١٩٦٧/١٨

ج - أي تشريع آخر إلى المدى الذي تتعارض فيه أحكامه مع أحكام هذا القانون .

مكتبة العدل

٣ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

السيد الرئيس :

موعد الجلسة القادمة سيعين فيما بعد ، وارجو ان القت انتظار حضرات النواب الكرام الى ضرورة التقيد بالنظام الداخلي .

(و انتهت الجلسة)

رئيس مجلس النواب

امين عام مجلس الامة

طاهر عريفات

هاني خير



أعريف

- ١ - اعد و يوب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه الامين العام : الاستاذ هاني خير
- ٢ - قام بتنظيم هذا المحضر : السادة خليل خضور وعدنان بعيون وناظم مرزوق
- ٣ - قام بالاشراف على طباعة هذا العدد وتدقيقه في المطبعة مأمور المحلة : السيد وليد النجدوي

هكذا جاء الأصل